● أخبار قصيرة

قلق من مهاجمة الساعين للسلام في أوروبا في النزاع الأوكراني

أعرب وزير الخارجية الهنغاري، بيتر سيارتو، عن قلقه إزاء الموقف تجاه الساعين للسلام في النزاع الأوكراني. وأشار خلال خطابه في مقر الأمم المتحدة بنيويورك إلى وجود تناقض في الموقف الأوروبي.
وأوضح سيارتو أن القادة الأوروبيين عادة ما يدعمون الحلول الدبلوماسية للصراعات البعيدة عن القارة. لكنه لاحظ اختلافًا في التعامل مع الأزمة الحالية داخل أوروبا نفسها.
وأضاف أن هناك انتقادات واتهامات توجه لمن يدعون إلى إنهاء الحرب في أوكرانيا بالطرق السلمية. وعبر عن أسفه لهذا الوضع، مشيرًا إلى ضرورة دعم جهود السلام بدلاً من مهاجمتها.

باكستان.. تعيين عاصم مالك رئيساً للمخابرات العسكرية

أعلن الجيش الباكستاني في بيان مفاجئ أن الجنرال نديم أنجم، الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات العسكرية، قد أُعفي من منصبه، وأن الجنرال عاصم مالك سيتولى منصب الرئيس الجديد اعتبارًا من ٣٠ سبتمبر. خدم الجنرال مالك كمدرب كبير في جامعة الدفاع الوطني، وكمدرب في كلية القيادة والأركان في كويتا.
تخرج هذا الضابط العسكري من كلية فورت ليفنوورث العسكرية في الولايات المتحدة والكلية الملكية للدراسات الدفاعية في لندن.
جدير بالذكر أن منصب رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية في باكستان يعد من أقوى المناصب العسكرية في البلاد، ويؤثر بشكل عميق وكبير في القضايا السياسية أيضًا.

الصين تدعو لمحاسبة الدول المسؤولة عن تدهور البيئة الأفغانية

أكد السفير الصيني في كابول، مشيرًا إلى وجود القوات الأجنبية وخاصة الأمريكية، أن الدول التي ألحقت الضرر بالبيئة الأفغانية خلال العشرين عامًا الماضية يجب عليها الآن تعويض هذه الأضرار. وخلال لقائه مع "مطيع الحق خالص"، رئيس الهيئة الوطنية لحماية البيئة في أفغانستان، أشار "تشاو شينغ"، إلى قضايا تدمير البيئة وإعادة تأهيلها، قائلاً إن الدول التي ألحقت الضرر بالبيئة الأفغانية خلال العشرين عامًا الماضية يجب عليها الآن تعويض الأضرار التي خلفتها.
كما طالب خالص في هذا البيان بتعاون الصين في مجالات تجهيز الهيئة الوطنية لحماية البيئة، وتفعيل أنظمة الإنذار من حرائق الغابات، والوقاية من الحرائق ومكافحتها، وإدارة الطاقة النظيفة.

بعد الإنتكاسات المتكررة مؤخراً

هل سيعيد الغرب التفكير بخططه في أوكرانيا؟

الوفاق/ يبدو أن الدول الداعمة لأوكرانيا ستبدأ بالتفكير قريباً بتغيير خططها بخصوص النزاع الأوكراني. وفقًا لصحيفة فرنسية رائدة، فإن صعوبات كييف على ساحة المعركة بدأت تشجع الرعاة الغربيين على إعادة التفكير في استراتيجيتهم الحربية، حيث تعد المفاوضات الدبلوماسية أحد الحلول الممكنة.

فشل أوكراني واضح

في مقال نُشر مؤخرًا في صحيفة "لو فيغارو"، أعربت مصادر مطلعة على الشؤون السياسية والدبلوماسية عن تشاؤمها إزاء "النصر" الأوكراني. وذكرت الصحيفة أن خطة الحل الدبلوماسي يجري مناقشتها "بشكل سري" في كل من الولايات المتحدة وأوروبا، مما يوضح أن النظرة الواقعية للنزاع أصبحت شائعة بين المسؤولين الغربيين.
أسباب هذا التغيير في وجهة نظر الغرب عديدة. السبب الرئيسي هو التقدم السريع للقوات الروسية في دونباس، خاصة مع تقدم الجيش الروسي في مدينة بوكروفسك - وهي مركز لوجستي بين مناطق مختلفة ومدينة استراتيجية للغاية لمنطقة النزاع بأكملها. هذه الانتصارات الروسية تستنزف آمال الغرب في حل عسكري.
عامل حيوي آخر للتغيير هو نتيجة الغزو الأوكراني لكورسك. يُعتقد أن الأهداف التحويلية للعملية لم تتحقق، مما يجعل من الحتمي أن يسيطر الروس على جميع المناطق الرئيسية في دونباس في المستقبل القريب. هذا يجعل الأهداف العسكرية والإقليمية الأوكرانية شبه مستحيلة التحقيق، نظرًا للكمية الكبيرة من الموارد والقوات التي أُهدرت في العملية التحويلية الفاشلة.

انخفاض حتمي للمساعدات

تعتقد المصادر التي استشهدت بها الصحيفة أن تخفيض المساعدات العسكرية أمر حتمي أيضًا. على الرغم من وعود الديمقراطيين بمواصلة دعمهم غير المشروط لأوكرانيا، فإن الدبلوماسيين الذين قابلتهم "لو فيغارو" يوضحون أنه بغض النظر عن هوية الرئيس الجديد، سيكون هناك تخفيض في المساعدات لأوكرانيا، حيث أن الرأي المتشائم حول مستقبل الحرب مشترك بين الجانبين في السياسة الأمريكية.
يقول المقال: "في الغرب، يُعترف بشكل متزايد وعلني بأن دونباس والقرم خارج النطاق العسكري للأوكرانيين ،أيًا كان الرئيس الأمريكي [بعد انتخابات نوفمبر]، ستنخفض المساعدات ولن تكون الحرب مستدامة للأوكرانيين".
أحد الأهداف الحالية للأمريكيين والأوروبيين، مع الأخذ في الاعتبار الظروف غير المواتية للنزاع بالنسبة لكييف، هو إعادة التفكير وتحديث المصالح الاستراتيجية للجانب الغربي الأوكراني. في هذا السياق، يحاول الدبلوماسيون والسياسيون إعادة تقييم ما قد يعتبرونه "نصرًا أوكرانيًا"، ويميلون إلى الاعتقاد بأن أفضل مخرج لكييف هو التخلي عن الأراضي التي أعيد دمجها في روسيا والسعي بطريقة "ديمقراطية وحرة" للتحالف مع الغرب فيما تبقى من أراضيها السيادية.

ايجاد مخرج

قال أحد الدبلوماسيين للصحفيين الفرنسيين: "[يجب على الغرب إعادة التفكير] فيما يمكن اعتباره نصرًا لأوكرانيا هل الأهم هو تحقيق نصر إقليمي، مما يعني مواصلة القتال لاستعادة المناطق التي يحتلها الروس؟ أم أنه الحصول على نصر سياسي، أي بلد حر وديمقراطي، متجه نحو الغرب، منخرط في الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، حتى لو كان ذلك يعني التخلي مؤقتًا عن الأراضي المحتلة؟"
وفقًا لمصادر الصحيفة، هناك بالفعل عدة تحركات نحو إنهاء الحرب. على سبيل المثال، يُنظر إلى الإصرار على عدم التصريح بضربات عميقة بصواريخ بعيدة المدى على أنه علامة على خفض التصعيد من جانب الغرب. كما تُذكر فرنسا وألمانيا كأمثلة على دول بدأت في تخفيف علاقاتها العسكرية مع كييف.
أخيرًا، يذكر المقال أن حلفاء أوكرانيا يستعدون لإحراز تقدم كبير في "قمة سلام" قادمة. يُعتقد أن الولايات المتحدة ستقود اجتماعًا في أبو ظبي بعد انتخابات نوفمبر. في القمة، ستبدأ الدول الغربية في إعادة تقييم النزاع بشكل أكثر واقعية، مع الأخذ في الاعتبار الظروف العسكرية الحالية. وبالتالي، يُأمل أن يتم إحراز تقدم نحو إنشاء أجندة دبلوماسية لوضع نهاية مناسبة للأعمال العدائية.

في مقال نُشر مؤخرًا في صحيفة «لوفيغارو»، أعربت مصادر مطلعة على الشؤون السياسية والدبلوماسية عن تشاؤمها إزاء «النصر» الأوكراني

اعتراف بالتقدم الروسي

في الواقع، من ناحية، يعد مقال "لو فيغارو" واقعيًا في اعترافه بالتقدم الروسي وعدم قدرة الغرب وأوكرانيا على منع انتصار موسكو. من ناحية أخرى، تخطئ وسائل الإعلام الفرنسية في ادعاء أن الغرب لديه أي نية للسلام. الانخفاض الأخير في المساعدات الفرنسية والألمانية لأوكرانيا يرجع ببساطة إلى استنفاد القدرة الإنتاجية الأوروبية، وليس إلى أي نية للسلام. وبالمثل، فإن رفض التصريح بضربات "عميقة" يرجع إلى الخوف من الانتقام الروسي، وليس إلى أي رغبة حقيقية في السلام.
علاوة على ذلك، يجب التأكيد على أن الغرب قد فقد وقت التفاوض. كانت روسيا على استعداد للتفاوض لأكثر من عامين، ولكن بعد الغزو الأخير لكورسك، أوضحت موسكو أنها لم تعد تثق بالعدو، وتم إلغاء جميع محادثات السلام.
إن يأس الغرب لتخفيف عبء هزيمته عبث لأن روسيا لن تقبل أي شروط من العدو، حيث تعد موسكو الجانب الوحيد المؤهل لتقرير موعد انتهاء الأعمال العدائية.

فرنسا.. مهمات صعبة تواجه حكومة بارنييه

أشارت صحيفة "زود دويتشه تسايتونغ" في مقال لها إلى بدء فترة حكم "ميشيل بارنييه" كرئيس وزراء فرنسا، وكتبت: بعد نحو أسبوعين من إعلان ترشيح بارنييه، انتهى الانتظار أخيرًا وقدم رئيس الوزراء الفرنسي الجديد حكومته.
قبل أن يعلن ميشيل بارنييه عن أعضاء حكومته الجديدة ، كان قد سجل رقمًا قياسيًا جديدًا، حيث مرت ١٦ يومًا منذ توليه المنصب حتى هذا الإعلان، وهي أطول فترة لتشكيل حكومة لرئيس وزراء فرنسي.
من المرجح أن تواجه الحكومة الجديدة أي ظروف إلا السهلة، حيث أنها لا تتمتع بأغلبية مطلقة في الجمعية الوطنية وستحتاج إلى الحصول على أصوات المعارضة لكل مشروع. كما أن الحكومة الجديدة تواجه باستمرار ظروفًا يمكن فيها للأغلبية المطلقة من النواب إسقاط الحكومة من خلال تصويت بحجب الثقة. يمكن إجراء انتخابات جديدة بعد عام واحد فقط من آخر انتخابات برلمانية، أي في الصيف المقبل في أقرب فرصة ممكنة.
كتب جوردان بارديلا، زعيم حزب التجمع الوطني اليميني المتطرف: "ليس لهذه الحكومة أي مستقبل على الإطلاق". ووصف جان لوك ميلانشون، مؤسس حزب فرنسا الأبية اليساري المتطرف، الحكومة الجديدة بأنها "تمثيل لفيلم كارثي ماكروني" يجب أن "يختفي في أسرع وقت ممكن".
يجمع الجناح اليساري المتطرف لحزب فرنسا الأبية الآن الأصوات لعملية عزل ماكرون. في فرنسا، وفقًا للدستور، لا يمكن إجبار الرئيس على الاستقالة إلا إذا انتهك واجبًا يتعارض مع تنفيذ مهمته. من غير المرجح جدًا أن يُجبر ماكرون على الاستقالة فعليًا. يجب أن يمر طلب حزب فرنسا الأبية أولاً باللجنة القانونية ومكتب الجمعية الوطنية قبل الوصول إلى الجلسة العامة. ثم يجب أن يصوت عليه ثلثا الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ كل على حدة.

من المرجح أن تكون ميزانية العام المقبل أول اختبار للحكومة الجديدة. يجب أن تصوت الجمعية الوطنية عليها قبل نهاية العام. كإجراء وقائي، أجل رئيس الوزراء بالفعل تقديم مشروع الميزانية من الأول من أكتوبر إلى التاسع من أكتوبر.
بعد حوالي يوم واحد من تقديم الفريق الحكومي الجديد في فرنسا، دعا "ميشيل بارنييه"، رئيس الوزراء الفرنسي الجديد، إلى "جهد وطني" في مكافحة العجز في الميزانية. وقال ميشيل بارنييه مساء الأحد على قناة فرانس ٢ التلفزيونية إن الوضع المالي "خطير للغاية".
نظرًا للمخاوف المالية الملحة، وعد بارنييه على التلفزيون بأنه لن تكون هناك زيادة في ضريبة الدخل للأشخاص ذوي الدخل المنخفض أو الطبقة المتوسطة. وبدلاً من ذلك، وفقًا له، يجب على "الأكثر ثراءً" تقديم "مساهمتهم في التضامن" لتحسين المالية العامة. وقال: "لن أواصل زيادة الضرائب على جميع الفرنسيين، ولا على أصغر الناس، ولا على العمال، ولا على الطبقة المتوسطة. لكنني لا أستطيع استبعاد الأكثر ثراءً من الجهد الوطني لتحسين الوضع". يجب على حكومته تقديم مسودة ميزانية عام ٢٠٢٥ بحلول أوائل أكتوبر.
يبلغ إجمالي الدين الفرنسي ما يقرب من ٣,٢ تريليون يورو أو ١١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. سيصل عجز الميزانية في القطاع العام إلى ٦,٢٪ من الناتج الاقتصادي في العام المقبل. هذا يعني أن فرنسا لا تنتهك قواعد الاتحاد الأوروبي فحسب، بل يجب أيضًا مراجعة تصنيفها الائتماني من قبل وكالات التصنيف. إذا ساء التصنيف الائتماني لبلد ما، فمن المرجح أن يدفع أسعار فائدة أعلى على سندات الحكومة. وقال بارنييه: "جزء كبير من ديوننا في الأسواق الدولية والأجنبية. علينا الحفاظ على مصداقية فرنسا".